

Distr.: General
7 January 2004
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة المخدرات

الدورة السابعة والأربعون

فيينا، ١٥-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٤

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت^{*}

الاتجار بالمخدرات وعرضها بصورة غير مشروعة

تقديم المساعدة الدولية للدول المتضررة من النقل العابر
للمخدرات غير المشروعة

تقرير المدير التنفيذي

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٢	١		أولاً- مقدمة
٢	١٤-٢		ثانياً- أفريقيا
٥	٢٠-١٥		ثالثاً- آسيا والمحيط الهادئ
٧	٢٩-٢١		رابعاً- أوروبا الوسطى والشرقية
٩	٦٠-٣٠		خامساً- آسيا الوسطى
١٨	٧١-٦١		سادساً- أمريكا اللاتينية والكاريبي

أولاً - مقدمة

١ - أعد هذا التقرير وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٤/٢٠٠٣، المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٣، والمعنون "تقديم المساعدة الدولية للدول المتضررة من النقل العابر للمخدرات غير المشروعة". وتهدف استراتيجية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الى مساعدة دول العبور على تحسين الاجراءات التشريعية والقضائية؛ وتعزيز المهارات التقنية للوكالات المعنية بانفاذ القانون؛ وتحسين أداء الوكالات الوطنية في جمع البيانات من أجل توفير المعلومات الضرورية لدعم عمليات التصدي الرامية الى مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وحل المشاكل المرتبطة به؛ وتوفير المعدات اللازمة لعمليات التصدي في خطوط المواجهة؛ وتوطيد التعاون العابر للحدود والاقليمي وتقوية المساعدة المقدمة لتطوير التدريب المستدام ذاتياً على أفضل الممارسات المعمول بها من أجل الخدمات الحكومية لانفاذ القوانين.

ثانياً - أفريقيا

٢ - استهلت حكومات أفريقية ومنظمات اقليمية في أفريقيا عدة مبادرات جديدة بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وشركاء آخرين. وتهدف المبادرات الى تعزيز القدرات الوطنية والاقليمية الخاصة بانفاذ القوانين.

٣ - واعتمدت الدورة الافتتاحية للاتحاد الأفريقي، التي عقدت في دربان، جنوب أفريقيا، من ٨ الى ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢، وثيقة الاعلان وخطة العمل لمنظمة الوحدة الأفريقية بشأن مكافحة اساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها في أفريقيا، التي سميت فيما بعد خطة العمل بشأن مكافحة المخدرات في أفريقيا، ٢٠٠٢-٢٠٠٦. واستفاد الاعلان من ما وفره سابقا المكتب المعني بالمخدرات والجريمة من دعم وارشادات تقنية. وتعتبر خطة العمل المنقحة عن الاتجاهات الجديدة في مجال المخدرات، التي بدأت تظهر في القارة الأفريقية، كما تركز على مجالات مكافحة المخدرات الرئيسية، بما في ذلك (أ) المعلومات والبحوث وانشاء شبكات المعلومات؛ و (ب) النظم القانونية وتنفيذ القوانين؛ و (ج) التدابير الوطنية والاقليمية لانفاذ القوانين والمراقبة؛ و (د) التعاون الدولي. وأبرزت الخطة أيضاً بعدين جديدين لمراقبة المخدرات في أفريقيا: (أ) جعل مراقبة المخدرات بندا رئيسيا في جدول الأعمال السياسية في أفريقيا، و (ب) ادخال آليات الرصد والاستعراض واستخدامها في عملية تنفيذ خطة العمل.

٤- واستهل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في عام ٢٠٠٣، مشروعاً على نطاق أفريقيا بكاملها لدعم خطة العمل. وأنشأ المكتب المعني بالمخدرات والجريمة مكتباً جديداً للاتصال في أديس أبابا في آب/أغسطس ٢٠٠٣، سيعمل للمحافظة على التعاون الوثيق بين المكتب ووحدة مراقبة المخدرات ومنع الجريمة التابعة للاتحاد الأفريقي. وسيقوم بتوفير الخبرات والخدمات الاستشارية والدعم المالي لتنفيذ خطة العمل. ويرمي المشروع إلى تعزيز التزام وقدرات حكومات البلدان الأفريقية والشركاء الأفريقيين الآخرين والمنظمات الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة لمعالجة مشكلة المخدرات في القارة.

٥- وتم توظيف مستشار إقليمي مختص بانفاذ القوانين في أواخر عام ٢٠٠٢ في إطار مشروع قاري يوفر لحكومات البلدان الأفريقية خدمات استشارية ومساعدات في مجال تطوير القدرات الخاصة بانفاذ قوانين المخدرات ومكافحة الجريمة المنظمة.

٦- وقد استهل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالتشارك مع حكومة نيجيريا، مشروعاً لدعم إنشاء أكاديمية إقليمية في غرب أفريقيا للتدريب على انفاذ القوانين. وقدمت حكومة نيجيريا عرضاً لإنشاء أكاديمية التدريب داخل المباني الحالية للأكاديمية التدريب التابعة للوكالة الوطنية النيجيرية لانفاذ قوانين المخدرات. واستثمرت موارد حكومية كبيرة حتى الآن في تجديد الأكاديمية وتحسينها. وسيوفر المشروع دعماً لمنطقة غرب أفريقيا في مجالات التدريب على انفاذ قانون المخدرات، والتقصي في غسل الأموال، وتخفيض الطلب على المخدرات، وإنشاء شبكات المعلومات وتيسير تبادل المعلومات الاستراتيجية فيما بين وكالات انفاذ القوانين في تلك المنطقة.

٧- وفي آب/أغسطس ٢٠٠٢، اشتركت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في عقد مؤتمر إقليمي بشأن الإطار البرنامجي الاستراتيجي الخاص بالجريمة والمخدرات في الجنوب الأفريقي بغية تحديد الاحتياجات البرنامجية والموارد. وساهمت استنتاجات المؤتمر في صوغ الإطار البرنامجي الاستراتيجي للمكتب بشأن الجريمة والمخدرات للجنوب الأفريقي لعام ٢٠٠٣.

٨- واستهل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون مع مجلس التعاون الجمركي (المسمى أيضاً المنظمة العالمية للجمارك)، مشروعاً إقليمياً متعلقاً بالموانئ البحرية، أدى إلى إنشاء أفرقة متخصصة مشتركة معنية بالمراقبة المشتركة لعدة موانئ في شرق أفريقيا وفي الجنوب الأفريقي، بما في ذلك موانئ جيبوتي ودار السلام ومباسا ودربان وكيب تاون وبورت إليزابيث وميناء جوهانسبرغ الجافة وبورت لويس. وكان إنشاء الأفرقة المشتركة،

في بعض الحالات، معلما مهما على طريق التعاون بين الوكالات الوطنية لانفاذ القوانين، ومهد السبيل لعقد اتفاقات مماثلة بين الوكالات في نطاق الحدود الأخرى.

٩- واستمر وفقا للخطة تنفيذ مشروع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بشأن التدابير المضادة للاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة العابرة للحدود على طول الحدود البرية في الجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا، الذي استهل في عام ٢٠٠٢. ويوفر المشروع خدمات خبراء استشارية بالاضافة الى التدريب والدعم اللوجستي لست نقاط حدود في جمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وزامبيا وسوزيلاند وموزامبيق.

١٠- وفي شرق أفريقيا، يشارك المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في مشروع اقليمي متعلق بمراقبة العقاقير المشروعة وسلاتها. وفي عام ٢٠٠٣، استمر المشروع في مساعدة حكومات بلدان المنطقة على تطوير السلطات الرقابية الوطنية المعنية بالمخدرات وتدريبها وتجهيزها بالمعدات، معززا بذلك عملية الاشراف والرقابة على الامداد والتوزيع المشروعين للمخدرات والمؤثرات العقلية. وجرى تقدير احتياجات في اريتريا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة ومدغشقر. ويجري وضع الصيغة النهائية لمبادئ توجيهية بشأن تقدير الاحتياجات من المخدرات المشروعة. وفي عام ٢٠٠٣، نقّحت جمهورية تنزانيا المتحدة تشريعاتها الخاصة بالمخدرات المشروعة، واشترعت مدغشقر أحكاما متعلقة بمراقبة السلائف واعتمدت خطة وطنية عامة لمراقبة المخدرات.

١١- واستمر تدريب قضاة وحاكمين وممثلين للنياحة ومحققين من ١٩ بلدا في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في اطار مشروع اقليمي لتقديم المساعدة القانونية استهله المكتب المعني بالمخدرات والجريمة لتحسين معالجة القضايا المتصلة بالمخدرات. ويوفر المشروع التدريب ونقل المعارف المتعلقة بالتشريعات الوطنية الخاصة بمراقبة المخدرات والمتطلبات القانونية والاجرائية الضرورية لزيادة فعالية التعاون الدولي. ويهدف الى تحسين التعاون والأداء فيما يتعلق بمعالجة القضايا العابرة للحدود؛ وتعزيز التعاون المتواصل بمزيد من الفعالية فيما يخص الطلبات الدولية للمساعدة القانونية المتبادلة؛ وتحسين المعدلات الوطنية للمحاكمات واصدار الأحكام بشأن جرائم المخدرات الخطيرة؛ وتعزيز نظم وقدرات المحاكم الراهنة عن طريق برنامج للتدريب القانوني؛ وانشاء قدرة تدريبية مستدامة في المناطق دون الاقليمية باستخدام مرافق التدريب.

١٢- وظل المشروع الاقليمي لخفض الطلب على المخدرات، الذي استهله المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بهدف تعزيز قدرات الحكومات والمنظمات غير الحكومية في شرق أفريقيا، يوفر التدريب لضباط الشرطة والسجون والمسؤولين عن المراقبة أثناء تعليق العقوبة في

شرق أفريقيا، بشأن خفض الطلب على المخدرات، ويشجع التعاون بين نظام العدالة الجنائية والخدمات الصحية والاجتماعية في معاملة من يتعاطون المخدرات.

١٣- وفي شمال أفريقيا، استهل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة مشروعاً بشأن تعزيز القدرات المؤسسية الوطنية والقانونية للجماهيرية العربية الليبية عن طريق تقديم المساعدة المتعددة القطاعات في مجال مراقبة المخدرات. ويهدف المشروع الى زيادة قدرات ذلك البلد فيما يتعلق بالتخطيط وصوغ السياسات لمراقبة المخدرات. وتم وضع مشروعين مماثلين للمساعدة على صوغ السياسات في كل من الجزائر والسودان.

١٤- وبدأ في عام ٢٠٠٣ تنفيذ المشروع الذي استهله المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بشأن تطوير برنامج عمل لمكافحة المخدرات غير المشروعة والجريمة المنظمة في المغرب. وسيساعد المشروع السلطات المغربية على صوغ سياسات مراقبة المخدرات بغية معالجة مشكلة زراعة القنب غير المشروعة في شمال المغرب.

ثالثاً - آسيا والمحيط الهادئ

١٥- قدم المكتب المساعدة لدول العبور في آسيا والمحيط الهادئ بصوغ اتفاقات بشأن مراقبة المخدرات وبوضع اطار للأنشطة دون الاقليمية. وكان طلب الدول الأعضاء للمساعدة التقنية عالياً.

١٦- وواصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة الاضطلاع بدور تنسيقي في مجال مراقبة المخدرات داخل اطار خطة العمل دون الاقليمية المتفق عليها في مذكرة التفاهم لعام ١٩٩٣ بصدد مراقبة المخدرات بين بلدان منطقة ميكونغ (تايلند وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية والصين وفيت نام وكمبوديا وميانمار) والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة. وشمل هذا تقديم المساعدة التقنية من أجل صوغ وتنفيذ مشاريع دون اقليمية ووطنية لمراقبة المخدرات بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات الوطنية والدولية والمنظمات غير الحكومية المهتمة. وعقد في هانوي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ اجتماع وزاري لتقوية التعاون والتنسيق بين الدول الست التي وقعت مذكرة التفاهم، وللاستفادة من الانجازات التي أحرزت في الآونة الأخيرة.

١٧- ومنذ عام ١٩٩٩، ظل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ينفذ برنامجاً مستمراً لتطوير وتعزيز التعاون العابر للحدود بين الدول الست الموقعة على مذكرة التفاهم لعام ١٩٩٣. وأنشئ حتى الآن ٢٤ مكتب اتصال على الحدود، وتم توفير المعدات الأساسية للاتصال

والنقل. وجرى تدريب عدد كبير من ضباط الاتصال على الحدود باستخدام برنامج المكتب للتدريب القائم على الحاسوب. وتم التوصل الى اتفاق بين البلدان المشاركة على وضع خطة عمل والاجراءات التي يتعين اتباعها في مناطق الحدود للتعاون على انفاق القوانين - وتمت الموافقة على مرحلة ثانية للمشروع وعلى تمويله لستين آخرين. وسينصب التركيز في هذه المرحلة الثانية على تعزيز القدرات في مجال مراقبة المخدرات على امتداد منطقة ميكونغ، التي تعتبر من الدروب الرئيسية للاتجار بالمخدرات والسلائف. وستشمل الأنشطة انشاء مكاتب اتصال جديدة على الحدود وتوفير تدريب اضافي لضباط الاتصال.

١٨ - وفي اطار أهداف خطة العمل الخاصة بعمليات تعاون رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والصين ردا على العقاقير الخطرة (خطة عمل أكورد)، تم في المرحلة الثانية توسيع برنامج المكتب المعني بالمخدرات والجريمة للتدريب القائم على الحاسوب لكي يشمل اندونيسيا والفلبين وماليزيا؛ وبدأت عملية التنفيذ. وجرى، بالاضافة الى ذلك، توسيع المشروع القائم بشأن مراقبة السلائف، الذي بدأ في عام ٢٠٠١ وظل يقدم المساعدة للدول الست الموقعة على مذكرة التفاهم، لكي يضم أيضا اندونيسيا والفلبين وماليزيا.

١٩ - وتم في تموز/يوليه ٢٠٠٢ توقيع مذكرة تفاهم بين المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية من خلال ادارة التنمية الدولية، لتعيين المركز الاقليمي لشرق آسيا والمحيط الهادئ التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في بانكوك باعتباره الوكالة المنفذة لمبادرة اجتماع آسيا وأوروبا المضادة لغسل الأموال. ويهدف هذا المشروع، الذي يشمل ١٠ بلدان آسيوية، الى تطوير قدرة مؤسسية مستدامة في آسيا لمعالجة الشواغل المتعلقة بغسل الأموال على الأصعدة المختلفة، الوطني والاقليمي والدولي. وأجري تحليل شامل للاحتياجات في اندونيسيا وتايلند والصين والفلبين وفيت نام وماليزيا. وسيركز المشروع على التدريب على انفاذ القوانين فيما يتعلق بغسل الأموال.

٢٠ - ونوقشت مواضيع المنشطات الأمفيتامينية من ميانمار وتهريب سلائفها، الافيدرين وشبه الافيدرين، من الصين والهند الى ميانمار، في اجتماع اقليمي حضره ممثلون من الصين وميانمار والهند، واشترك في تنظيمه كل من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ورابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي. وجرى تبادل الآراء، واتفق ممثلو البلدان الثلاثة على العمل في تعاون أوثق وتنظيم برنامج تدريبي مشترك للموظفين المعنيين بانفاذ القوانين في ميانمار والهند.

رابعاً- أوروبا الوسطى والشرقية

٢١- واصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة دوره المتمثل في التعاون والتنسيق الوثيقين مع الوكالات المعنية بمراقبة المخدرات في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية بكاملها. ويعمل المكتب بشكل وثيق لتعزيز التعاون مع برنامج الاتحاد الأوروبي بشأن مساعدة المجتمعات من أجل الاعمار والتنمية واشاعة الاستقرار (CARDS) في منطقة البلقان الغربية. وقد أسفر المؤتمر الدولي المعني بالطرق التي تسلكها تجارة المخدرات من آسيا الوسطى الى أوروبا، الذي عقد في باريس في يومي ٢١ و ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣، عن حلف باريس، حيث توصل وزراء من ٥٥ دولة متأثرة بتجارة الأفيون والهروين المنتجين في أفغانستان، وأصلهما من آسيا الوسطى وجنوب غرب آسيا، الى اتفاق على توحيد جهود دولهم لتعزيز القدرات الوطنية وانشاء شراكات اقليمية لمعالجة المشكلة بجميع جوانبها. ونتيجة لذلك تركّز الاهتمام الاقليمي واهتمام المانحين على المظاهر الراهنة للخطر والتدابير المضادة اللازمة لمواجهة. وعقد في بروكسل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ اجتماع مائدة مستديرة لحلف باريس بشأن درب البلقان ومخصص لتلك المنطقة بالذات. وعقد اجتماع مائدة مستديرة آخر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ عن آثار اقتصاد الأفيون الأفغانستاني على جمهورية ايران الاسلامية. وتوجت عملية حلف باريس في عام ٢٠٠٣ باجتماع فريق استشاري على مستوى كبار المسؤولين عن السياسات، عقد في روما في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. ومن المزمع عقد اجتماعات أخرى في عام ٢٠٠٤.

٢٢- وأنجز المكتب المعني بالمخدرات والجريمة مشروعا وقائيا في المدارس في استونيا ولاتفيا وليتوانيا. ومواد الوقاية التي استخدمت فيه تم وضعها لمعالجة نقص الأدوات الاعلامية في دول البلطيق، حيث أصبحت المشاكل المرتبطة بالمخدرات المنتشرة بسرعة وسط الشباب مسألة مثيرة لقلق جدي. وقامت الفرق القطرية بوضع مواد لكي يستخدمها الطلبة والمعلمون على السواء. وقد حظيت بقبول ايجابي في الصفوف المدرسية. وجرى تقييم خارجي للمشروع، واتضح أنه نشاط نموذجي مثالي.

٢٣- واختتم في آب/أغسطس ٢٠٠٣ مشروع بشأن تعزيز القدرات في مجال انفاذ القوانين في أوروبا الوسطى، وذلك بعقد اجتماع على مستوى وضع السياسات استضافه المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في فيينا. واستخلصت البلدان الخمسة المستهدفة بالمشروع (بولندا والجمهورية التشيكية والجمهورية السلوفاكية وسلوفينيا وهنغاريا) أن المشروع قد نفذ بوجه تام وبنجاح.

٢٤- وواصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة دعمه لوكالات انفاذ قوانين المخدرات في دول البلقان من خلال مشروعه المعني بتعزيز قدرات دول جنوب شرق أوروبا في مجال جمع المعلومات الاستخباراتية الجنائية وتحليلها فيما يخص الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. وأنشئت وحدات للاستخبارات الجنائية في بلغاريا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا ورومانيا وسلوفينيا وصربيا والجبل الأسود وكرواتيا، وتم تدريب محلي المعلومات الاستخباراتية الجنائية. وجرى توفير معدات تقنية وبرامجيات حاسوبية لتيسير عمل الوحدات. وسيركز المشروع الآن على انشاء قدرات تدريبية على المستوى الوطني من أجل ضباط الصفوف الأمامية والمحليين والمديرين. وقد أعربت البلدان المشاركة عن ارتياحها فعلا للتقدم المحرز، وسيُنظر في بدء مرحلة ثانية للمشروع في الأشهر المقبلة.

٢٥- وفي ألبانيا، ركز مشروع تحسين تدابير المراقبة وتعزيز التعاون فيما بين المؤسسات المتصلة بالمخدرات في ألبانيا على تقوية قدرات وكالات انفاذ القوانين الألبانية على منع المخدرات وضبطها. ونتيجة لذلك، أنشئت وحدة مضادة للمخدرات، وجرى تدريب موظفيها، كما جرى تطوير القدرات التقنية لضباط الشرطة والجمارك، وأقيم تعاون أوثق وأكثر فعالية فيما بين وكالات انفاذ القوانين. وقد يسّر هذا العمل القيام بعدد من التحريات المشتركة وتبادل المعلومات الاستخباراتية.

٢٦- وفيما يتعلق بالمبادرات الأخرى التي استهلها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، فإن المكتب يعمل حاليا مع سلطات الاتحاد الروسي على ادخال عمليتها المتصلة برصد انتشار المخدرات الوبائي ضمن اطار البرنامج العالمي المعني بتقدير مدى ظاهرة تعاطي المخدرات، وعلى توسيع نطاق هذه العمليات لكي تشمل أوصال الترابط نظام العدالة الجنائية. وهناك مشروع اقليمي مصمم لتنويع خدمات الوقاية من فيروس الايدز وعلاج مشكلة المخدرات بالنسبة لمتعاطي المخدرات في الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبيلاروس وجمهورية مولدوفا. ويهدف المشروع الى الحد بقدر الامكان من الآثار الصحية والاجتماعية السلبية لحقن المخدرات، بما في ذلك الوقاية من نقل الفيروس وغيره من الاصابات المعدية المنقولة بالدم فيما بين متعاطي المخدرات بالحقن.

٢٧- وعُزِّت القدرة التدريبية لمركز التدريب الاتحادي في الاتحاد الروسي عن طريق توفير معدات تعليمية معتمدة على الحاسوب لتدريب الموظفين واصدار دليل تدريبي. فضلا عن ذلك، تم الاتفاق على تدريب متقدم لوحدات مراقبة المخدرات الاقليمية، وعقدت حلقتان دراسيتان شملتتا مواضيع عن طرق معالجة عمليات خاصة، بما في ذلك تحليل المعلومات الاستخباراتية وتقدير المخاطر. وظل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة يعمل بنشاط لتعزيز

التدريب على انفاذ القوانين بالاستعانة بالحاسوب للجنة الحكومية لمراقبة المخدرات المنشأة حديثاً وغيرها من الوكالات المعنية بانفاذ القوانين، وتيسير التعاون بين الأكاديمية الدولية التركية لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة والمعهد الروسي للتدريب المتقدم التابع لوزارة الداخلية في دوموديدوفو (بالقرب من موسكو).

٢٨- ووفر المكتب المعني بالمخدرات والجريمة التدريب على تحريات ما قبل المحاكمات وعلى اصدار الأحكام القضائية في القضايا المتصلة بالمخدرات، وذلك لقضاة في أرمينيا وجورجيا، وكذلك في أذربيجان بشكل مشترك مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأسفرت المساعدة القانونية المقدمة في إطار برنامج جنوب القوقاز لمكافحة المخدرات التابع للاتحاد الأوروبي عن اعتماد قوانين جديدة في أرمينيا وجورجيا. وقد طلب الاتحاد الأوروبي مساعدة خبراء من المكتب في تنفيذ الأجزاء القانونية من برنامج الاتحاد الأوروبي لمكافحة المخدرات في أوكرانيا وبيلاروس ومولدوفا.

٢٩- وفي اجتماع القمة السنوي لدول الكومنولث المستقلة، الذي عقد في يالطا في أوكرانيا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، فإن البرنامج الاستراتيجي لتعزيز التعاون بين المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ودون الكومنولث المستقلة قد جرى تطويره في مجلس رؤساء الدول ومجلس وزراء الخارجية في يالطا. وكان هناك اعتراف بأن استخدام آلية دول الكومنولث المستقلة الحالية، بما فيها الجمعية البرلمانية المشتركة فيما بين هذه الدول وهيئاتها التشريعية المشتركة الأخرى، من شأنه أن يحقق أقصى فائدة من الموارد التي التزم المكتب بتوفيرها في المستقبل لتلبية احتياجات الدول الأعضاء في الكومنولث. ويعمل مكتب موسكو الاقليمي التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، مع مكتب طشقند الاقليمي التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، على تصميم مشاريع لتقوية التعاون بين وكالات انفاذ القوانين في دول آسيا الوسطى في مجالات تحسين القدرة على مراقبة عمليات التسليم والتعاون العابر للحدود على انفاذ قوانين المخدرات.

خامسا- آسيا الوسطى

٣٠- في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، أصبحت أفغانستان مرة أخرى أكبر مصدر للأفيون غير المشروع في العالم. وتعتبر آسيا الوسطى من طرق العبور الرئيسية في العالم بالنسبة للأفيون والهيريون وسلائف كيميائية معينة، علما بأن الاتجار غير المشروع بالمخدرات، المتنامي بصورة سريعة، ومشاكل الاجرام المتصلة به، وما ينتج عن ذلك من توافر المورفين والهيريون

على نطاق واسع، وقد أدت جميعها الى زيادة تعاطي المخدرات والى تسريع انتشار فيروس نقص المناعة والايذز نتيجة لتعاطي المخدرات بالحقن في آسيا الوسطى. ولهذا فان المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، استجابة منه لذلك الخطر الذي يهدد أمن الانسانية واستقرار المنطقة، قام بتوسيع برنامجه لآسيا الوسطى الى حد كبير من حيث حجمه والمواضيع التي يشملها. وازافة الى أنه استهل في النصف الأول من عام ٢٠٠٣ مشروعاً متصلاً بانفاذ القوانين وممولاً بما يزيد على ١٨ مليون دولار، أعدت أيضاً مشاريع أخرى متعلقة بانفاذ القوانين وممولة بما يزيد على ٨ ملايين دولار، واستهلت في عام ٢٠٠٤. وهناك أيضاً مشروع فرعي عن خفض الطلب تمت الموافقة عليه في منتصف عام ٢٠٠٣ وسيبدأ تنفيذه في عام ٢٠٠٤ حالما يتم تأمين تمويله.

٣١- ومعظم تركيز البرنامج في آسيا الوسطى ما زال ينصب على انفاذ قوانين المخدرات، لا سيما: (أ) تعزيز قدرات مؤسسات الانفاذ الوطنية والأطر والهياكل القانونية، و (ب) استحداث تدابير وهياكل وافية للمراقبة على طول الحدود، مع أفغانستان أو الحدود القريبة منها لا سيما على الحدود الأكثر تضرراً، و (ج) تعزيز التعاون على انفاذ قوانين العمليات وتبادل المعلومات على الصعيد الوطني وداخل المنطقة، وكذلك مع البلدان المتضررة باقتصاد الأفغانيون الأفغاني. ويهدف اجراء خفض الطلب الى تحسين خدمات الوقاية والعلاج في المنطقة بكاملها، والى تخفيض الاصابات بالفيروس والايذز نتيجة لتعاطي المخدرات بالحقن.

٣٢- وفي مجال تطوير القوانين، عمل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة داخل اطار التعاون القائم مع الجمعية البرلمانية المشتركة بين دول الكومنولث المستقلة. وتم تنظيم حلقة عمل مشتركة بشأن مواءمة القوانين الوطنية لمراقبة المخدرات، اشترك فيها ممثلون لصانعي القوانين وممارسي مهنة القضاء ومديري عمليات مراقبة المخدرات من ١١ بلداً من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق، في فيليكي نوفوغورود في الاتحاد الروسي. وحددت حلقة العمل التشريعات والممارسات الوطنية التي تحتاج الى تحسين ومواءمة على الصعيد الاقليمي، وقدمت مجموعة توصيات عملية لحكومات دول الكومنولث المستقلة لكي تنظر فيها وتنفذها. وقام برنامج المساعدة القانونية لآسيا الوسطى أيضاً بأعمال في الدول الأعضاء في الكومنولث في القوقاز وأوروبا.

٣٣- وفيما يخص مراقبة السلايف، استعرض المكتب المعني بالمخدرات والجريمة التشريعات ذات الصلة في أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وكازاخستان وكيرغيزستان، وقدم توصيات بشأن سبل تحسين نظم مراقبة الكيماويات، وساعد على صوغ تشريعات وطنية معدلة. وجرى تدريب موظفي الجمارك وانفاذ القوانين وفنيي المختبرات على الجوانب

المختلفة لمراقبة السلائف، وتم توزيع معدات متخصصة ومواد اعلامية من أجل التحليل الكيميائي على الوكالات المعنية والمختبرات الوطنية للتحاليل القضائية.

٣٤- واستهل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة مشاريع في أفغانستان متعلقة بمجالات تحظى بالأولوية، مثل الاصلاح القانوني والقضائي؛ وانفاذ القوانين؛ وتوجيه مجرى مراقبة المخدرات في اطار المساعدة التطويرية؛ وخفض الطلب على المخدرات؛ والرصد والتقييم. ويجري تنفيذ هذه المشاريع بالتعاون الوثيق مع النظراء الأفغانين ذوي الصلة وأصحاب المصلحة الآخرين.

٣٥- وتمثل القدرة المؤسسية لمراقبة المخدرات في أفغانستان احدى الأولويات الرئيسية لمعالجة مشكلة المخدرات في البلد. وعلى اثر انشاء مديرية مكافحة المخدرات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، ظل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة يقدم، في اطار مشروع بناء القدرات، دعماً متواصلاً للمديرية لتحسين قدرتها على العمل في مجالات توظيف الفنيين وصوغ الاختصاصات وتدريب الموظفين وتوفير المعدات المكتبية، بما فيها العربات. ويُذل جهد أيضاً لمساعدة المديرية على انشاء مكاتب تابعة لها في المحافظات الرئيسية.

٣٦- وأقام المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، في مجال انفاذ قوانين المخدرات، علاقة عمل وثيقة مع وزارة الداخلية في أفغانستان. بيد أن التغييرات المتكررة داخل الوزارة، من مستوى الوزير الى أدنى مستوى، أبطأت التقدم. وفي عدد من المناسبات، كان لا بد من بدء عملية الحوار من جديد. وعلى الرغم من هذه الانتكاسات، فإن المكتب دفع الى الأمام عملية انشاء وحدة للتحريات عن المخدرات في كابول، تمثل -مع تكرار وظائف التحريات والاستخبارات في سبعة أماكن رئيسية- الأساس لانفاذ قانون المخدرات على الصعيد الوطني. وفي كابول، تم اختيار موظفي الوحدة وتوفير التدريب الأساسي لهم في مجال التحريات عن المخدرات؛ وهم يكتسبون حالياً المهارات الأساسية في مجال الحاسوب ومعرفة اللغة الانكليزية. وأنشئت أولى وحدات المحافظات في كندهار، وهي تتلقى التدريب الأساسي في مجال التحريات عن المخدرات. واستهلّت السلطة الانتقالية في أفغانستان أيضاً عملية اختيار الموظفين المعنيين بانفاذ قانون المخدرات في أماكن محافظات رئيسية أخرى. ومن المزمع مواصلة تعزيز القدرة على انفاذ القوانين في أفغانستان عن طريق صوغ مزيد من المشاريع. وستصاغ هذه المشاريع وستنفذ مع زيادة القدرة على الاستيعاب لدى النظراء الأفغانين المعنيين.

٣٧- وفي إطار مشروع جديد يقوم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بتقديم المساعدة للسلطات الأفغانية من أجل إنشاء وحدة لمنع المخدرات لكي تكون أداة فعالة لدعم وحدات التحريات عن المخدرات والوحدات الاستخبارية.

٣٨- وسعى برنامج رصد المحاصيل غير المشروعة في أفغانستان إلى مشاركة مديرية مكافحة المخدرات في تنفيذ الدراسة السنوية عن خشخاش الأفيون لعام ٢٠٠٣. ومن العناصر المهمة لهذه الدراسة في عام ٢٠٠٣ أن جميع الأنشطة المرتبطة بها تمت بشكل مشترك مع المديرية. ويتمثل هدفها في أن يجري، في غضون فترة ممتدة من ثلاث إلى خمس سنوات، بناء قدرة المديرية على تنفيذ برامج رصد المحاصيل غير المشروعة، وتمكين موظفيها الفنيين من الاضطلاع بمسؤولية قيادية في أنشطة الدراسة. ومرة أخرى، وفرت الدراسة السنوية عن خشخاش الأفيون تقديرات دقيقة لنطاق زراعة خشخاش الأفيون بحيث أمكن إجراء حساب للامكانية الانتاجية المحتملة. وقام المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أيضا بتنفيذ "دراسة عن هدف الفلاح"، في محافظات أفغانستان الرئيسية المعنية بزراعة الأفيون، وذلك لتقدير امكانية زراعة خشخاش الأفيون في موسم ٢٠٠٣/٢٠٠٤ الزراعي وتحديد العوامل المختلفة التي أثرت على الزراعة.

٣٩- وفي الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ظل برنامج خفض الطلب في أفغانستان يوفر موارد كبيرة من حيث المشورة والتعليم والتدريب في مجال الوقاية من المخدرات والعلاج منها داخل المجتمعات المحلية لطائفة واسعة من الوكالات والمنظمات، بما فيها مديرية مكافحة المخدرات ووزارة الصحة العامة وكيانات الأمم المتحدة والوكالات المانحة والمنظمات غير الحكومية. وجرى بالتعاون مع مستشفى الصحة العقلية المحلي والمنظمات غير الحكومية تطوير وارساء نظام مرجعي للوصول إلى الجهات المستهدفة وإنشاء خدمات محلية لازالة التسمم وتوفير العلاج للمدمني المخدرات في كابول.

٤٠- وردا على زيادة زراعة خشخاش الأفيون والاتجار بالأفيون في محافظات أفغانستان الشمالية، خاصة في باداخشان، بدروها المباشرة إلى داخل آسيا الوسطى وعبرها، فإن المكتب المعني بالمخدرات والجريمة قام بتوسيع مشاريعه لتعزيز تدابير المراقبة على الحدود في أوزبكستان وتركمنستان وطاجيكستان. ومنذ صيف عام ٢٠٠٣، ظل يجري في إطار أربعة مشاريع تسليم معدات حديثة وتوفير التدريب واسداء مشورة الخبراء بشأن الاجراءات والممارسات الفعالة لمراقبة الحدود، فضلا عن تطوير القدرات المتصلة بالتحليل القضائية والكيميائية، وتعزيز الوحدات القائمة التي تستخدم الكلاب في كشف المخدرات، وتحسين المعلومات الراهنة والقدرات التحليلية المتاحة حاليا لدعم عمليات انفاذ القانون. وفي

طاجيكستان، جرى التركيز بصورة خاصة على نقاط المراقبة في مطارات دوشاني وكولياپ وخودجنت، وفي محطة السكة الحديدية في دوشاني.

٤١- وواصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة مساعيه لتحقيق توافق الآراء فيما بين أصحاب المصلحة المحتملين من أجل انشاء مركز اقليمي لتنسيق الاستخبارات في آسيا الوسطى لدعم عمليات انفاذ قوانين المخدرات العابرة للحدود والاقليمية. وعقد عدد من الاجتماعات التقنية أثناء عام ٢٠٠٣، أسفرت عن صوغ وثيقة مشروع مكملة وتوزيعها لاحقا على المانحين لابداء تعليقاتهم عليها. وسيكون المركز بمثابة نقطة اتصال على الصعيد الاقليمي لتبادل المعلومات عن العمليات بين وكالات انفاذ القوانين، وسيساعد تيسير العمليات العابرة للحدود والاقليمية. وسيوفر أيضا تحليل المعلومات ويقوم بتنسيق أنشطة العمليات المشتركة. والمبادرة الرامية الى انشاء المركز الاقليمي لتنسيق الاستخبارات في آسيا الوسطى مصممة كذلك بحيث تستفيد من مشروع مستمر للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة هدفه انشاء نظم لجمع المعلومات الاستخبارية على المستوى الوطني وتحليلها وتبادلها.

٤٢- وعقد المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في عام ٢٠٠٣ حلقتين دراسيتين اقليميتين عن خفض الطلب على المخدرات على المستوى التقني في آسيا الوسطى. وكانت الأولى على هيئة اجتماع فريق خبراء اقليمي بشأن انشاء شبكة اقليمية معنية بآثار انتشار المخدرات الوبائي في آسيا الوسطى؛ وحضر الاجتماع، الذي عقد في طشقند في آذار/مارس ٢٠٠٣، ممثلون من جميع بلدان آسيا الوسطى. أما الاجتماع الثاني، فقد عقد في أوش في كيرغيزستان في يومي ٣١ أيار/مايو و ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وحضره ممثلون لنقاط الاتصال الوطنية وخبراء مرموقون من المنطقة. وجرى مناقشات حول مواصلة التقدم على طريق تنويع خدمات الوقاية والعلاج من فيروس الايدز والمخدرات وتوفير هذه الخدمات لمن يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن.

٤٣- وعقد في طشقند، في آذار/مارس ٢٠٠١، اجتماع للجاليات الأجنبية لمكافحة المخدرات بدعم من المكتب الاقليمي التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة. وعقدت أيضا في المنطقة عدة جلسات لمجموعة دبلن الصغرى.

٤٤- ووصفت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بأنه الأكثر كفاءة ونزاهة بين الجهات المنفذة لبرامج المساعدة التقنية المتصلة بمراقبة المخدرات في المنطقة. ويحظى هذا الرأي بتأييد عدد من البلدان المانحة التي وفرت التمويل لتنفيذ مشاريع المساعدة التقنية التابعة للمكتب. وتهدف المرحلة الثانية لمشروع المكتب الخاص بتعزيز وحدة تنسيق مراقبة المخدرات في أمانة منظمة التعاون الاقتصادي (٢٠٠١-٢٠٠٤)

الى تحسين التعاون على مراقبة المخدرات والتنسيق بين الدول الأعضاء في المنظمة لتعزيز القدرات التقنية لوحدة تنسيق مراقبة المخدرات في مجال تزويد نقاط الاتصال الوطنية في الدول الأعضاء في المنظمة بخدمات التنسيق المتعلقة بمراقبة المخدرات. ويكمل هذا المشروع الأعمال المنفذة في اطار المشاريع الوطنية التي يعكف المكتب حاليا على تنفيذها في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي.

٤٥- وفي كازاخستان، يعمل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة مع الحكومة والمناخين الدوليين على تعزيز مراقبة المخدرات على الحدود الروسية الكازاخستانية. وبالتعاون الوثيق مع اللجنة الحكومية الكازاخستانية لمراقبة المخدرات، يعمل المكتب أيضا على تطوير مشروع بشأن تحسين المراقبة على طول حدود كازاخستان الجنوبية، التي شهدت في الآونة الأخيرة نشاطا تجاريا محمومًا مع انخفاض أسعار مستحضرات الأفيون. وسترکز أنشطة المكتب في المستقبل على تعزيز قدرات هيئات مختارة لمراقبة المخدرات في كازاخستان في مجال العمليات والمنع.

٤٦- ويقوم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بتنفيذ مشروع لانشاء هيئة لمراقبة المخدرات في كيرغيزستان على غرار هيئة مراقبة المخدرات التي أنشئت بنجاح في طاجيكستان، وأوصى تقييم مستقل بانشاء هيئات مماثلة لها باعتبارها نموذجا لجميع بلدان آسيا الوسطى. وستخضع الهيئة في كيرغيزستان الى سلطة رئيس كيرغيزستان المباشرة، وستحظى بدعم سياسي الى درجة عالية. ومنذ صيف عام ٢٠٠٣، ظل المشروع يوفر خدمات الخبراء وخدمات استشارية ودعمًا لوجستيًا وبالإضافة الى تدريب الموظفين المعنيين في كيرغيزستان على تأسيس هيئة راسخة لمراقبة المخدرات بادارة جيدة وقادرة على الاستدامة الذاتية. وفضلا عن ذلك، يستعرض المكتب حاليا مشروعا لانشاء نظام لجمع البيانات وغيرها من المعلومات لتعزيز مراقبة الحدود في المناطق "المختنقة" بالاتجار بالمخدرات، ولتحسين مختبرات التحليل القضائية والقدرات التدريبية في البلد.

٤٧- وفي طاجيكستان، فان المشروعين المستمرين للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بشأن تعزيز منع المخدرات على طول الحدود بين طاجيكستان وأفغانستان، وبشأن تطوير هيئة متخصصة لمراقبة المخدرات، يدخلان الآن المرحلة الثانية التي ستقدم فيها خدمات محددة لمساعدة حكومة طاجيكستان على وضع خطط ادارية وأحكام قانونية وأطر للميزانية والادارة، بالإضافة الى الهياكل اللازمة لدعم الهيئة بمصادر الميزانية الوطنية. ويتمثل الهدف في وضع أحكام وطنية وتأهيل موظفين مدربين تدريباً كافياً لهيئة مراقبة المخدرات لكي تصبح قادرة على الاستدامة الذاتية في نهاية المشروع. وتشمل المرحلة الثانية أيضا عناصر لانشاء

آليات للتعاون في مجال العمليات بين السلطات الأفغانية والطاجيكستانية المعنية بانفاذ القوانين في مناطق الحدود المشتركة. وستساعد الأنشطة المقبلة حكومة طاجيكستان أيضا على تحسين قدرات المختبرات المختصة بالتحاليل القضائية.

٤٨- وفي أوزبكستان وتركمنستان، استهل مشروعان جديداً يركزان على مراقبة الحدود. والمساعدة المقدمة من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة لتركمنستان تهدف الى تعزيز القدرات على مراقبة الحدود والمنع في المناطق المختنقة بالاتجار بالمخدرات. ويجري توفير معدات متخصصة ومرافق اتصال، بالإضافة الى التدريب على أساليب المنع الحديثة. ويولى اهتمام خاص أيضا لوضع وتنفيذ سياسات للوقاية والعلاج من تعاطي المخدرات، كما عقدت أموال من أجل مشروع خاص بتعزيز المراقبة على طول حدود تركمنستان وأفغانستان.

٤٩- والمبادرة الرئيسية لأوزبكستان تنطوي على تحسين تقاسم وتبادل المعلومات بين هيئات انفاذ القوانين (كما في ذلك مشروع مكرس لإنشاء مرافق شبكة داخلية مشتركة لممثلي النيابة العامة)، وتعزيز القدرات في مجال انفاذ القوانين والتصدي لقضايا الاتجار بالمخدرات وتقوية عمليات المنع في المناطق المختنقة بالاتجار في أكثر نقاط حدود ذلك البلد مع أفغانستان وطاجيكستان عرضة للاتجار بالمخدرات. واستهل مشروع كبير بشأن تعزيز الضوابط في نقطة الحدود الوحيدة بين أوزبكستان وأفغانستان، الواقعة على الجسر عبر نهر بيناج في تيرميز-هيراتون. وسيكفل المشروع توفير معدات للمراقبة بالفيديو وأجهزة حاسوبية ومعدات للأشعة السينية والبحث وغيرها من المعدات.

٥٠- وفي سبيل مواجهة المشاكل الناجمة عن تعاطي المخدرات وفيرس الايدز، فان التقديرات الوطنية لأنماط واتجاهات تعاطي المخدرات بالنسبة لأوزبكستان وطاجيكستان وكازاخستان وكيرغيزستان، التي أنجزت في عام ٢٠٠٢، استخدمت كأساس لوضع خطط عمل وطنية لاتخاذ اجراءات في مجالات المشاكل المحددة. وفي اطار البرنامج العالمي المعني بتقدير مدى ظاهرة تعاطي المخدرات، يجري توفير الدعم لإنشاء نظم للمعلومات والرصد على نطاق المدن فيما يتعلق بالمخدرات، ولإنشاء شبكة اقليمية معنية بانتشار المخدرات الوبائي في آسيا الوسطى. وقد جرى استعراض على مستوى قطري للسياسات والبرامج الحالية لخفض الطلب، كما استعرضت النواقص في السياسات والموارد البشرية والمالية وفي تنفيذ البرامج، وحددت مجالات الأولوية للمستقبل. وأفضى هذا الى وضع برنامج فرعي جديد لخفض الطلب على المخدرات في آسيا الوسطى، تمت الموافقة عليه في صيف عام ٢٠٠٣ وهو يقوم على أولويتين استراتيجيتين: (أ) اسداء المشورة السياسية والقانونية

لحكومات بلدان المنطقة، و (ب) تنفيذ مشاريع شاملة لخفض الطلب على المخدرات في مجالات بناء القدرات وتطوير المؤسسات وتعزيز الشراكات وانشاء الشبكات ونقل الخبرات التقنية وتوفير المرافق المادية والمعدات.

٥١- وقد أدى المشروع المستمر بشأن الوقاية من الايدز الى تحسين وتطوير طائفة من الخدمات الخاصة بالوقاية من الايدز والعلاج من المخدرات لمن يتعاطونها عن طريق الحقن، وذلك في مواقع مختارة في خمسة بلدان. وتشمل هذه الخدمات الوصول الى المستهدفين وتثقيفهم وتوعيتهم بمسائل الوقاية من الايدز وتوفير وسائل الوقاية، بما في ذلك وسائل الوقاية المستخدمة في الاتصال الجنسي، وأدوات الحقن المعقمة، والتسهيلات المقدمة في العيادة الخارجية وفي المستشفى من أجل ازالة التسمم الناتج عن تعاطي المخدرات، والاستشارة والعلاج واعادة التأهيل. وقد تم استيفاء جميع المستلزمات الأساسية، بما فيها تحديد الخدمات الطبية والاجتماعية القائمة لتعاطي المخدرات، وتقدير الاحتياجات في مجال تدريب الموظفين، ووضع برامج عمل تفصيلية لتنوع الخدمات في كل مجال مستهدف. وتم تنظيم حلقات عمل تدريبية دون اقليمية ووطنية في أواخر عام ٢٠٠٣ وأوائل عام ٢٠٠٤.

٥٢- واستمر في عام ٢٠٠٣ تنفيذ المشروع المشترك بين المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وحكومة جمهورية ايران الاسلامية بشأن زيادة قدرات الشرطة الايرانية في مجال انفاذ قانون المخدرات. ويركز تنفيذ المشروع على الدعم الاقليمي وبناء وسائل الاتصال الاقليمية عن طريق استخدام الخبرات الاقليمية لتقديم المساعدة في مجالات من قبيل تدريب الكلاب على كشف المخدرات، وجولات الخبراء الدراسية، وتدريب الضباط على عمليات المواجهة والتصدي في "الصفوف الأمامية".

٥٣- واستهل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة عملية في باكستان لتعزيز مراقبة تعاطي المخدرات على مستوى الأحياء السكنية. وفي اطار مشروع ريادي، قام المكتب بانشاء لجان أحياء للوقاية من تعاطي المخدرات في ثمانية أحياء مستهدفة. وواصل المكتب، بالاضافة الى ذلك، تقديم المساعدة لوكالات انفاذ قوانين المخدرات في باكستان وتعزيز التعاون دون الاقليمي على انفاذ القوانين، لا سيما بين جمهورية ايران الاسلامية وباكستان. ومنذ عام ٢٠٠٣، أدخلت حكومة أفغانستان في اجتماعات اللجنة التقنية الحكومية الدولية، القائمة برعاية المكتب، والتي تعتبر محفلا راسخ الجذور لتبادل المعلومات الخاصة بانفاذ قوانين المخدرات في تلك المنطقة.

٥٤- وفي تركيا، ركزت المرحلة الثانية لمشروع هادف الى دعم الأكاديمية الدولية التركية لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة على تعزيز الأنشطة التدريبية للأكاديمية ومراكز موارد

التعليم في شتى المدن في تركيا، التي طورها المكتب، وعلى نشر تلك التقنية التدريبية الفعالة في بلدان أخرى في المنطقة من خلال الأكاديمية. وإضافة الى ذلك، استمرت الأنشطة التدريبية الوطنية والإقليمية في الأكاديمية الدولية التركية، وشملت توفير التدريب لضباط انفاذ القوانين من أفغانستان.

٥٥- وواصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة تركيز جهوده في الشرق الأدنى والشرق الأوسط على وضع برامج للتعاون التقني دون الإقليمي والوطني فيما بين مجموعات من البلدان والمناطق المتضررة باتجاهات متشابهة في الاتجار غير المشروع بالمخدرات وتعاطي المخدرات، ومنها الأردن ولبنان ومصر والمملكة العربية السعودية والمناطق المستقلة الفلسطينية. وقد أعد تمديد للبرنامج بالنظر الى النتائج والحصيلة الإيجابية لبرنامج التعاون دون الإقليمي الأصلي المعني بمراقبة المخدرات في الشرق الأوسط، وما تبديه المؤسسات النظرية الوطنية من التزام سياسي قوي بأنشطة البرنامج أو إتاحة الاطار لتقديم المساعدة التقنية.

٥٦- وفي داخل ذلك الاطار، استمر تركيز الأنشطة المستمرة في مجال العلاج وإعادة التأهيل في الأردن ومصر على تحسين وتعزيز القدرات فيما يخص علاج تعاطي المخدرات وإعادة التأهيل عن طريق تنظيم دورات تدريبية متخصصة وإنشاء مركز تدريب في الخدمة. واستهل، بالإضافة الى ذلك، تنفيذ الأنشطة في اطار المشروع المعني بالوقاية من تعاطي المخدرات بالنسبة لأطفال الشوارع في مصر، وفي اطار المشروع دون الإقليمي المعني بتحسين مراقبة المخدرات غير المشروعة في كل من الأردن ولبنان ومصر.

٥٧- واستنادا الى دراسات أجريت في كل من الأردن ولبنان ومصر في اطار تقييم تدهور الوضع السريع فيما يتعلق بتعاطي المخدرات لتحديد المشاكل المرتبطة بتعاطي المخدرات في هذه البلدان، جرى اعداد مشروع دون اقليمي شامل بشأن الوقاية من تعاطي المخدرات ومن الايدز المتصل بالمخدرات. وسيشمل المشروع الأردن ولبنان ومصر والمناطق المستقلة الفلسطينية، وسيساهم في خفض انتشار ادمان المخدرات والايدز المتصل بها وسط الشباب في البلدان المشاركة.

٥٨- واستكمالاً لبرنامج التعاون دون الإقليمي على مراقبة المخدرات في الشرق الأوسط، جرى اعداد مشاريع وطنية للتعاون التقني في لبنان ومصر. وسيدعم المشروع في لبنان وضع وتنفيذ خطة عمل وطنية بشأن خفض الطلب على المخدرات، بينما سيركز المشروع في مصر على أنشطة خفض الطلب في المدارس والجامعات والأندية الرياضية ووسائط الاعلام الوطنية.

٥٩- وأعد برنامج تعاوني لتكرار أنشطة برنامج الشرق الأوسط في منطقة الخليج الفارسي من أجل الامارات العربية المتحدة. ويشمل المشروع ترتيبات لتقديم مساعدة موجهة للسلطات المعنية بمراقبة المخدرات في الامارات العربية المتحدة بهدف تحسين قدراتها من خلال اسداء المشورة وخدمات التنسيق والتدريب وتطوير السياسات. وستمارس المساعدة المقدمة للامارات العربية المتحدة في مجال مراقبة المخدرات تأثيرا أوسع في منطقة الخليج الفارسي نظرا لموقع البلد على دروب رئيسية للتجار بالمخدرات.

٦٠- وقد عقد المكتب المعني بالمخدرات والجريمة حلقة عمل اقليمية لأفغانستان ودول الخليج وجمهورية ايران الاسلامية وباكستان في اسلام آباد في شباط/فبراير ٢٠٠٤ لمعالجة المسائل المتعلقة بتبادل المعلومات عن العمليات فيما بين سلطات انفاذ القوانين في المنطقة. وحددت حلقة العمل المعوقات المباشرة لتبادل المعلومات في حينها، واستهلت عملية لازالة تلك المعوقات.

سادسا- أمريكا اللاتينية والكاريبي

٦١- يتولى ستة من الموظفين الميدانيين للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة مهمة دعم تنفيذ برنامج المكتب في أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقد واصل المكتب، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، العمل بشكل وثيق، من خلال مكتبه الميداني الكاريبي، مع رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية وفرقة العمل الكاريبية المعنية بالجريمة والأمن التي أنشأتها تلك الحكومات، كما واصل تقديم الدعم الفعال للأنشطة ذات الصلة في تلك المنطقة. وفي عام ٢٠٠٣، استمر العمل على تنفيذ مبادرات اقليمية لتعزيز الشرطة والجمارك والمؤسسات القضائية، بالإضافة الى التعاون العابر للحدود. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٣، فتح باب التوقيع على الاتفاق المعني بالتعاون على قمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية في المنطقة الكاريبية عن طريق البحر والجو، مشددا على أهمية تحسين منع المخدرات وتعزيز التعاون في هذا المجال.

٦٢- وقد تحسنت الجهود الاقليمية الكاريبية في سبيل الامتثال للأحكام الدولية ضد غسل الأموال وضد تمويل الارهاب، علما بأن جميع بلدان أمريكا الوسطى أعضاء الآن في فرقة العمل الكاريبية المعنية بالاجراءات المالية. وقد ساعد المكتب المعني بالمخدرات والجريمة السلطات القضائية الكاريبية في مساعيها لمكافحة غسل الأموال عن طريق توفير مستشارين في أنتيغوا وباربودا وشرق الكاريبي.

٦٣- وفي أمريكا الوسطى، واصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، مع لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، دعم لجنة أمريكا الوسطى الدائمة للقضاء على إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار بها وتعاطيها واستعمالها بصورة غير مشروعة.

٦٤- ويشارك المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في المشاريع الجاري تنفيذها في بلدان المنطقة. وفي إطار برامج مختبرات التحاليل القضائية دون الإقليمية للمكسيك وأمريكا الوسطى، تم تسليم ٢٠٠ طقم اختبارات ميدانية للمخدرات والسلائف لوكالات انفاذ القوانين، وجرى تنظيم دورتين تدريبيتين لتعزيز مختبرات التحاليل القضائية الوطنية. وفضلا عن ذلك، تم تطوير شبكة قاعدة البيانات الوطنية وتدريب الموظفين من أجل تعزيز مراقبة السلائف والمخدرات.

٦٥- ودعم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، في كولومبيا، التدريب على انفاذ القوانين بالنسبة للشرطة والقوات المسلحة وموظفي النيابة العامة والفنيين في الميدان وفي المختبرات. وشمل التدريب قضاة وطلبة جامعيين في عامهم الدراسي النهائي. وجرى توسيع نطاق التدريب على انفاذ القوانين لكي يشمل اكوادور، وقُدِّم الدعم اللازم لتعزيز العملية المتسلسلة للتحري وصدار الحكم وتنفيذه. وقام المكتب أيضا بتنظيم اجتماع متابعة بشأن الأثر البيئي المتصل بمراقبة السلائف وتدمير المواد التي يتم الاستيلاء عليها. فقد حدثت زيادة هائلة في ضبط السلائف في كولومبيا (الخاضعة للمراقبة وغير الخاضعة لها). ووفقا لبيانات قوات الشرطة الوطنية، فإن إعادة تدوير الكيماويات السليقة أصبحت أمرا شائعا. وقد سعى الاجتماع المذكور آنفا الى تقديم توصيات للكيانات المعنية بانفاذ القوانين بشأن وسائل بديلة ومأمونة لتدمير المواد التي يتم ضبطها.

٦٦- وفي اكوادور، حددت المساعدة الاستشارية القانونية المقدمة من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة الحاجة الى أداة عملية وفعالة لإدارة القضايا في إطار خدمة المقاضاة. وقد قام المستشار القانوني الاقليمي التابع للمكتب في أمريكا اللاتينية والكاربي لاحقا بانشاء أداة ادارية من هذا القبيل. وعرضت في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ على مكتب المدعي الرئيسي في كيتو. وهذه الأداة الادارية للقضايا تسمح للمدعي وفريق التحريات بتخطيط عملية التحريات وتنفيذها وتقييمها بصورة منهجية ومتناسكة. وتساعد على صياغة الاتهامات وتقديم البراهين الافتتاحية والاختتامية والأسئلة المباشرة واستجواب الشهود. وتوفر أيضا وسيلة لمراقبة الجودة وآليات مضادة للفساد. وحالما يتم اعتمادها رسميا، سيجري اعداد دليل وتنظيم حلقات عمل للتدريب العملي في كيتو وغواياكيل وكوينسا.

٦٧- وفي بوليفيا، يقوم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بتنفيذ مشروع لمراقبة السلائف. وقد أنجز اجمالاً ٢٠ فعالية تدريبية، بما في ذلك ٨ دورات عن حقوق الانسان (مشاركة مكتب أمين المظالم)، وحلقنا عمل عن اجراءات مراقبة المواد الكيميائية، و ٣٢ دورة تدريبية حاسوبية. وأولي اهتمام خاص لتدريب جميع الموظفين في مجال الدفاع الاجتماعي والوقاية من المخدرات وإعادة التأهيل، بما في ذلك ممثلو الادعاء في قضايا مكافحة المخدرات. وقام قسم شؤون المخدرات في سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في بوليفيا بتوفير ٢٥ حاسوباً لتعزيز قدرات المشروع. وعقدت أيضاً حلقة دراسية دولية بشأن مراقبة السلائف الكيميائية، بالتعاون مع سفارة فرنسا، وحضرها ٦٠ موظفاً في الخدمة العمومية.

٦٨- وفي بيرو، يقوم مستشار وفرة المكتب المعني بالمخدرات والجريمة باسداء المشورة للحكومة بشأن القضايا المتصلة بالجريمة المنظمة بهدف تعزيز قدرات المعنيين بالتحريات والمدعين والقضاة على التصدي للجريمة المنظمة بمزيد من الفعالية، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالمخدرات. ونفذت برامج تدريبية مكثفة بشأن تحديد الشبكات الاجرامية وعائدات الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات من أجل المناهضين للجريمة المنظمة من محلي المعلومات الاستخباراتية والقضاة والعاملين من أجل العدالة والباحثين المعاونين للشرطة. وقد جرى تزويد المسؤولين ببرامج حاسوبية متقدمة لتيسير عملية تحليل وتحديد الشبكات الاجرامية المنظمة والأشخاص الضالعين فيها، بالإضافة الى تحديد العائدات غير المشروعة. ويقوم المستشار أيضاً باسداء المشورة فيما يتعلق بطلبات تسليم المجرمين، والطلبات الواردة من بلدان أخرى بشأن جمع الأدلة في قضايا غسل الأموال.

٦٩- وفي البرازيل، يقوم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، في اطار برنامج أكاديمية الشرطة الوطنية، بالمساعدة على توفير التدريب وتحديث غرف التدريب ومعداته التقنية وتحسينها. وقد حصل ١٠٥٠ ضابطاً جديداً من ضباط الشرطة الاتحادية، أثناء عام ٢٠٠٣، على تدريبهم في المباني الحديثة، حيث تلقى كل منهم ٧٠٠ ساعة من التدريب. وأنشئت في أكاديمية الشرطة الوطنية وحدة لتنفيذ برنامج التعليم الإلكتروني الذي وضعه المكتب.

٧٠- واستمر العمل على استحداث نظام المعلومات الحوسب لمراقبة الكيمياءويات السليفة، الذي ستستخدمه الشرطة الاتحادية، وقد اكتمل تنفيذ هذا النظام الذي يشمل جميع الاجراءات الادارية للشركات التي تتعامل مع المواد الخاضعة للمراقبة، بالإضافة الى تسجيل كامل لتلك الشركات. ويمكن الوصول الى النظام عن طريق الانترنت.

٧١- وفضلاً عن ذلك، تجري حالياً عملية عطاء في اطار مبادرة مشتركة بين المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وإدارة الشرطة الاتحادية البرازيلية وشركة الطاقة الكهربائية "

Itaipú Binacional electric power company" لشراء زوارق موطورية ومعدات اتصال استخبارية لمساعدة الشرطة على خفر أجزاء من نهر بارانا في بحيرة ايتايو الواقعة على الحدود بين البرازيل وباراغواي، وذلك بهدف التصدي للهجرة غير القانونية وتهريب البنادق والذخيرة والاتجار بالمخدرات والسلائف الكيميائية. ويوفر نظام مراقبة الأمازون معلومات لكولومبيا لزيادة قدرة وكالات انفاذ القوانين على تحديد ومكافحة الأنشطة غير المشروعة وعلى رصد حركة المرور الجوية. ويتم الحصول على المعلومات باستخدام طائفة واسعة من أجهزة الاستشعار التي تجمع البيانات عن منطقة الأمازون. والمساعدة القانونية المقدمة من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة مكنت حكومة البرازيل من تدشين ادارة جديدة لاستعادة الموجودات في تموز/يوليه ٢٠٠٣.